S/2018/42

الأمم المتحدة

Distr.: General
17 January 2018
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام المقدم عملاً بالقرار ٢٣٦٧ (٢٠١٧)

أولا – مقدمة

١ – يقدمُّ هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٣٦٧ (٢٠١٧)، الذي طُلب فيه إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً كل ثلاثة أشهر عن التقدم المحرز صوب الوفاء بولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. ويشمل التقرير التطورات الرئيسية المتعلقة بالعراق ويعرض آخر المستجدات بشأن الأنشطة التي اضطلعت بها الأمم المتحدة في العراق منذ تقريري السابق الصادر في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ (S/2017/881) والإحاطة الإعلامية التي قدَّمها ممثلي الخاص للعراق إلى المجلس في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

ثانيا – موجز لأبرز التطورات السياسية المتعلقة بالعراق

ألف – الحالة السياسية

٢ – في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، أعلن رئيس وزراء العراق، حيدر العبادي، النصر النهائي على تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. وأُعلن اليومُ التالي عطلةً رسمية ونُظّم عرضٌ عسكري في بغداد احتفالاً بالنصر. وقال السيد العبادي إن قوات الأمن العراقية طهرت المعاقل المتبقية لتنظيم الدولة الإسلامية ورفعت عَلم العراق في مناطق غربي محافظة الأنبار، التي كانت آخر أرض متبقية تحت سيطرة التنظيم. وأضاف أن عَلم العراق يرفرف عالياً فوق جميع الأراضي العراقية وعلى أبعد نقطة حدودية. وهنأ الشعبَ العراقي وأعرب عن الامتنان لأُسَر الذين قتلوا في المعارك. وقال إن العراق سيواصل تحسين الأحوال المعيشية لمواطنيه، مع احترام التنوع الديني والعرقي والإيديولوجي للبلد.

٣ – وقال السيد العبادي إن العراقيين تغلبوا على الرعب بفضل وحدتهم، التي ينبغي تعزيزها بكل السبل الممكنة. وحث جميع السياسيين على الامتناع عن الخطاب المؤجِّج للمشاعر أو الخطاب الطائفي، الذي كان سبباً رئيسياً لظهور تنظيم الدولة الإسلامية. وأكد أن العراق لجميع العراقيين وأنه لا بد أن يقطف الجميع ثمارَ النصر أمناً واستقراراً وإعماراً وازدهاراً. وذكر أن الحكومة ستسعى جاهدةً إلى إعادة بناء جميع المدن في المناطق المحررة والمحافظات الجنوبية.





٤ – ووجّه السيد العبادي التحية إلى جميع أفرع قوات الأمن العراقية، بما في ذلك الجيش والشرطة والقوات الجوية وأجهزة المخابرات وأجهزة مكافحة الإرهاب وقوات الحشد الشعبي، كما ذكر لاحقاً قوات البشمركة. وأثنى على ’’الفتوى التاريخية‘‘ التي أصدرها آية الله العظمى علي السيستاني، التي أسفرت عن أكبر حملة تطوعية على الإطلاق لدعم القوات المسلحة، مما حوّل مكافحة الإرهاب إلى معركة وطنية شاملة. وأشاد السيد العبادي بمقاتلي العشائر وسكان الأراضي التي احتلها تنظيم الدولة الإسلامية الذين تعاونوا مع قوات الأمن لتحرير أراضيهم وأعرب عن امتنانه للبلدان والمنظمات الإنسانية التي وقفت بجانب العراق.

٥ – وأكد السيد العبادي على ضرورة توخي اليقظة والتأهب لمواجهة الأنشطة الإرهابية التي تستهدف الشعب أو البلد. وقال إن الإرهاب عدوٌ دائم وشدد على ضرورة أن تستمر المعركة للقضاء عليه. وقال أيضاً إن مكافحة الفساد امتداد طبيعي لعمليات التحرير، وهي معركة أخرى ينبغي أن يخوضها الجميع.

٦ – ورحب القادة العراقيون بإعلان النصر وأكدوا على ضرورة إعادة إعمار المناطق المحررة، وعودة النازحين، واتخاذ تدابير لمكافحة الإيديولوجيات المتطرفة، وتحقيق المصالحة الوطنية. كما رحب به ممثلُ آية الله العظمى السيستاني، آية الله عبد المهدي الكربلائي، الذي قال رغم ذلك في خطبة ألقاها في ١٥ كانون الأول/ديسمبر إن هذا النصر لا يعني نهاية الحرب على الإرهاب. ودعا إلى بذل الجهود لمعالجة الأسباب الفكرية والدينية للإرهاب، وتحسين الأحوال المعيشية في المناطق المحررة، وتمكين النازحين من العودة الكريمة. وشدد على ضرورة تفادي انتقاص الحقوق الدستورية وتكرار أخطاء الماضي.

٧ – وقال آية الله الكربلائي إن المنظومة الأمنية العراقية لا تزال بحاجة إلى كثير من المتطوعين من قوات الحشد الشعبي، الذين ينبغي أن يواصلوا المشاركة في الحفاظ على الأمن ضمن الأطر الدستورية والقانونية التي تحصر استخدام السلاح بيد الدولة. وذكر أنه ينبغي أن توفر الحكومة حياةً كريمة لأسر الذين قُتلوا وجُرحوا في القتال. وحذر من استغلال السمعة الطيبة لقوات الحشد الشعبي لأغراض سياسية، وأكد على أهمية بذل جهود جادة وفعالة لمكافحة الفساد.

٨ – وسبقت بيانَ آية الله الكربلائي بياناتٌ صدرت عن مختلف فصائل قوات الحشد الشعبي. ففي ١١ كانون الأول/ديسمبر، ذكر مقتدى الصدر أنه سيتم تحويل ميليشيات سرايا السلام إلى منظمة مدنية وأهاب بأفراد الجماعة أن يسلموا المناطق المحررة إلى قوات الأمن العراقية في غضون ٤٥ يوما. وفي ١٣ كانون الأول/ديسمبر، أعلن الأمين العام لميليشيا عصائب أهل الحق، قيس الخزعلي، أن جماعته ستصبح كيانا سياسيا وتقطع الروابط بمقاتليها، الذين جرى إدماجهم ضمن عناصر قوات الحشد الشعبي. وأكد كلا الرجلين بإصرار على أنه لا يجوز لأفراد قوات الحشد الشعبي المشاركة في العملية السياسية. وناشد الأمين العام لمنظمة بدر، هادي العامري، قادة الألوية التابعة لها أن يقطعوا روابطهم بالألوية والامتثال لأوامر رئيس الوزراء، بصفته القائد العام.

٩ – وفي ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، أعلن السيد العبادي تجدد الجهود الرامية إلى مكافحة الفساد. وأشار إلى أن المجلس الأعلى لمكافحة الفساد يتابع التحريات عن أشخاص داخل العراق وخارجه. وفي ٤ كانون الأول/ديسمبر، اجتمع المجلس، الذي أنشئ في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ ويرأسه رئيس الوزراء، لمناقشة أداء مكاتب المفتشين العموميين في قضايا التحقيق. وفي اليوم التالي، أكد السيد العبادي من جديد أن مكافحة الفساد مسألة قضائية وأن حكومته تهدف إلى تحقيق العدالة من خلال الإجراءات القانونية الواجبة.

١٠ - وفي تطور ذي صلة، أعلن رئيس مجلس النواب (البرلمان)، سليم الجبوري، في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر أن المجلس سيستجوب عددا من الوزراء، من بينهم وزير الاتصالات، ووزير التربية، ووزير الكهرباء، ووزير الهجرة والمهجرين، بشأن ادعاءات تتعلق بالفساد. وفي ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، جرى استجواب وزير الاتصالات، حسن الراشد.

١١ - وعلى الصعيد المحلي، أقيل عددٌ من المسؤولين المنتخبين. ففي ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، أُلقي القبض على رئيس اللجنة الأمنية بمجلس محافظة البصرة، جبار الساعدي، بتهم فساد. وفي ١ تشرين الثاني/نوفمبر، أقيل محافظ نينوى، نواف العاكوب، غيابياً بقرار من مجلس المحافظة بسبب ادعاءات تتعلق بالفساد. وأعيد العاكوب إلى منصبه في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر بعد أن ألغت المحكمة الإدارية لنينوى قرار المجلس. وفي ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، فُصل محافظ بغداد الأسبق وعضو حزب الدعوة الإسلامية، صلاح عبد الرزاق، من الحزب بسبب ادعاءات متعلقة بالفساد.

١٢ - وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، أصدر مجلس الوزراء القرار رقم ٣٤٧ الذي حدد فيه رسمياً ١٥ أيار/مايو ٢٠١٨ موعداً لانتخابات مجلس النواب. وأشار إلى أن الحكومة الاتحادية ستكفل تهيئة بيئة آمنة للانتخابات وتيسير عودة النازحين. وفي ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، قال السيد العبادي إن الانتخابات مطلبٌ دستوري وليس لأي مؤسسة سلطة إرجائها. وأقر بأهمية تمكين النازحين من الإدلاء بأصواتهم، وناشد الناخبين المشاركة في العملية الانتخابية. وفي ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر، وجَّهت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات رسالةً إلى رئيس مجلس النواب تطلب فيها: أن تجرى الانتخابات في ١٢ أيار/مايو ٢٠١٨، منعا للتداخل مع بداية شهر رمضان؛ وأن يعتمد مجلس النواب بحلول ٢٠ كانون الأول/ديسمبر التعديلات المحتملة على قانون الانتخابات؛ وأن يأذن مجلس الوزراء بإجراء انتخابات مجالس المحافظات والأقضية ومجلس النواب في وقت واحد؛ وأن تتم الموافقة بحلول ١٥ كانون الأول/ديسمبر على ميزانية المفوضية. وردا على ذلك، قام مجلس الوزراء في ٥ كانون الأول/ديسمبر بتعديل قراره وحدَّد ١٢ أيار/مايو ٢٠١٨ موعدا للانتخابات. ولم يتم البت بعد في اعتماد تعديلات قانون انتخابات مجلس النواب (القانون رقم ٤٥ لسنة ٢٠١٣) وقانون انتخابات مجالس المحافظات والأقضية والنواحي (القانون رقم ٣٦ لسنة ٢٠٠٨) وفي مشروع قانون الموازنة العامة لعام ٢٠١٨ (وبالتالي ميزانية المفوضية).

١٣ - ومنذ إعلان موعد الانتخابات، أعرب عددٌ من أعضاء مجلس النواب عن القلق من ألا تفضي الحالة الراهنة إلى الانتخابات. ففي ٤ تشرين الثاني/نوفمبر، قال عضو تحالف القوى العراقية، أحمد المساري، إنه يتعين تحسين الأوضاع في المناطق المحررة وتيسير عودة النازحين قبل إجراء الانتخابات. وفي ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر، ذكر نائب الرئيس، أسامة النجيفي، عبر وسائل التواصل الاجتماعي أن نجاح الانتخابات سيتوقف على إعادة إعمار المناطق المحررة واستقرارها، وعودة النازحين، وانسحاب الجماعات المسلحة من هذه المناطق. وأعرب رئيس مجلس النواب في مقابلة تليفزيونية أجريت معه وبثت في ٩ كانون الأول/ديسمبر عن تأييده لإجراء الانتخابات بشرط أن تتوافر البيئة المفضية لها وأن تكون الاستعدادات اللازمة قد استُكملت. وفي ١٣ كانون الأول/ديسمبر، أهاب رئيس لجنة الهجرة والمهجرين بمجلس النواب، رعد الدهلكي، بالحكومة والأمم المتحدة أن تركزا على ضمان عودة النازحين، وتهيئة بيئة آمنة لهم، وإعادة بناء مدنهم قبل تحديد الجداول الزمنية للانتخابات.

١٤ - وحُدِّد ٢٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ موعداً نهائياً لتسجيل الأحزاب السياسية و ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ موعداً نهائياً لتسجيل الائتلافات. وفي ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر، عقد مستشار الأمن الوطني، فالح الفياض، مؤتمرا صحفيا ليعلن تشكيل الحزب السياسي ''عطاء''. وبعد ذلك بيومين، أعلن السيد العامري اعتزامه خوض الانتخابات ضمن قائمة مستقلة. وفي ٢ كانون الأول/ديسمبر، أفاد متحدث رسمي باسم التيار الصدري، صلاح العبيدي، بأن السيد الصدر سيخوض الانتخابات ضمن قائمة منفصلة بشكل مستقل عن كتلة الأحرار. وفي ١٢ كانون الأول/ديسمبر، صرح رئيس ائتلاف دولة القانون، نوري المالكي، لوسائل الإعلام بأن حزب الدعوة الإسلامية الحاكم سيشارك في الانتخابات بقائمتين منفصلتين.

١٥ - ونتيجة لتأخر مجلس الوزراء في تقديم مشروع قانون الموازنة الاتحادية لعام ٢٠١٨ إلى مجلس النواب، إذ قدمه في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، اضطر رئيس مجلس النواب إلى الدعوة إلى انعقاد جلسة برلمانية استثنائية في ٢ كانون الأول/ديسمبر، غير أنها لم تعقد لعدم اكتمال النصاب القانوني. وأثار مشروع الموازنة مسألةً جدلية بين الأعضاء الأكراد في مجلس النواب وبين أعضاء تحالف القوى العراقية بشأن التخفيضات المزعومة في حصة الميزانية المخصصة لإقليم كردستان العراق ولإعادة إعمار المناطق المحررة، على التوالي.

١٦ - وفي ١٧ كانون الأول/ديسمبر، طلب رئيس وزراء حكومة إقليم كردستان، نيجيرفان بارزاني، رسمياً إلى برلمان إقليم كردستان أن يعجل بالأعمال التحضيرية للانتخابات البرلمانية والرئاسية بالإقليم، المقرر إجراؤها في غضون ثلاثة أشهر. وكانت عدة أحزاب، من بينها حركة التغيير (غوران) والاتحاد الوطني الكردستاني، قد أعربت في السابق عن شواغل بشأن عملية تحديث سجل الناخبين. وفي الوقت نفسه، شرع الاتحاد الوطني الكردستاني في مناقشات داخلية بشأنه مؤتمره الحزبي التالي، عقب وفاة قائده ورئيس العراق السابق جلال طالباني.

١٧ - وأدى تردي الأوضاع الاقتصادية في إقليم كردستان العراق إلى اندلاع احتجاجات واسعة النطاق في محافظة السليمانية. وفي ١٩ كانون الأول/ديسمبر، بدأت الاحتجاجات تتخذ طابع العنف حيث هاجم المتظاهرون مكاتب الأحزاب السياسية والمباني العامة. ووردت تقارير عن وقوع خسائر بشرية، شملت وفيات، في رانية وجمجمال. وألقت السلطات القبض على رئيس حركة الجيل الجديد، شاسوار عبد الواحد، وأوقفت منفذه الإعلامي بسبب ادعاءات بالتحريض على العنف. وفي ٢١ كانون الأول/ديسمبر، أصدر السيد بارزاني بياناً أكد فيه على حق الأشخاص الطبيعي في التظاهر السلمي غير أنه أدان استخدام العنف.

١٨ - وفي خضم هذه الاحتجاجات، أعلنت حركة التغيير والجماعة الإسلامية الكردستانية انسحابهما من حكومة إقليم كردستان، معللين ذلك بضرورة حل مجلس الوزراء، في ضوء الحالة السياسية والاقتصادية. وقررت حركة التغيير أيضاً التخلي عن مطلبها بشغل منصب رئيس برلمان إقليم كردستان، الذي تحتفظ به منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ حين منع رئيس البرلمان آنذاك، الذي كان منتسبا للحركة، من دخول أربيل.

باء – العلاقات بين بغداد وأربيل

١٩ – واصلت الحكومة الاتحادية مطالبتها باستعادة السلطة الاتحادية الكاملة على جميع المناطق المتنازع عليها في إقليم كردستان العراق وعلى صادرات النفط من هذا الإقليم والمعابر الحدودية الخارجية للبلد الواقعة في الإقليم، بما في ذلك المطاران الدوليان في أربيل والسليمانية. وإضافةً إلى ذلك، واصلت بغداد الإصرار على أن تقوم حكومة إقليم كردستان بإلغاء نتائج استفتاء ٢٥ أيلول/سبتمبر، كدلالة على تقيد أربيل بالحكم الذي أصدرته المحكمة الاتحادية العليا في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر وقضت فيه بعدم دستورية الاستفتاء وبطلان نتائجه.

٢٠ – وأكدت حكومة إقليم كردستان مرارا احترامها لدستور العراق وحكم المحكمة الاتحادية العليا. إلا أنها أصرت على أن إلغاء نتائج الاستفتاء أمر يخرج عن سلطاتها نظرا لأنها تعبر عن إرادة الشعب الكردي. وقال الرئيس السابق لإقليم كردستان العراق، مسعود بارزاني، الذي لا يزال رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني، أن الاستفتاء إنجاز كبير للشعب الكردي لا يمكن إلغاؤه.

٢١ – ولا تزال السيطرة على المناطق المتنازع عليها والمعابر الحدودية، بما في ذلك معبر فيشخابور على الحدود مع الجمهورية العربية السورية ومعبر إبراهيم الخليل على الحدود مع تركيا، مصدرا للتوتر. ويظل موقفا قوات الأمن العراقية والبشمركة في المناطق المتنازع عليها بدون تغير إلى حد كبير. ولم تجر أي مفاوضات تقنية بين المسؤولين العسكريين من الحكومة الاتحادية ومن حكومة إقليم كردستان منذ نهاية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، وسرت هدنةٌ غير رسمية مشوبة بالقلق بدلا من توقيع اتفاق رسمي.

٢٢ – وكان للنظر في مشروع قانون الموازنة الاتحادية لعام ٢٠١٨ تأثيرٌ أيضا على العلاقات بين بغداد وأربيل. وفي ٢ كانون الأول/ديسمبر، وجهت الأحزاب السياسية الرئيسية الخمسة في إقليم كردستان العراق رسالةً إلى السيد العبادي بينت فيها شواغلها، بما في ذلك فيما يتعلق بالتخفيضات المعتزمة في حصة الإيرادات المخصصة لإقليم كردستان العراق، وحساب وإدارة المصروفات السيادية، ومدفوعات البشمركة، ومخصصات الميزانية في المناطق المحررة، وحصة الإقليم في القروض الدولية المقدمة للعراق، ومخصصات الميزانية للحكومة المحلية لحلبجة. وفي الوقت نفسه، أكد السيد العبادي من جديد في ٥ كانون الأول/ديسمبر أن التمويل الاتحادي لمرتبات موظفي الدولة في إقليم كردستان العراق لن يقدَّم إلى حين اختتام عملية جارية لمراجعة الحسابات.

٢٣ – وفي تطور ذي صلة، قضت المحكمة الاتحادية العليا في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر بأن أعضاء مجلس النواب العاملين يتمتعون بحصانة برلمانية ولا يجوز ملاحقتهم قضائياً إلا في حالة اتهامهم بارتكاب جناية وإلا بعد أن يكون المجلس قد رفع الحصانة عنهم. وبناء على ذلك، استأنف جميع الأعضاء الأكراد الـ١٤ مهامهم البرلمانية في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، بعد أن كان مجلس النواب قد نظر في إحالتهم إلى القضاء بسبب مشاركتهم في الاستفتاء الذي أجري في إقليم كردستان العراق.

٢٤ – وفي ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر، أعلن رئيس العراق، فؤاد معصوم، تشكيل لجنة للتحقيق في الانتهاكات الدستورية المرتكبة منذ عام ٢٠٠٥. وقام بزيارة إلى السليمانية وأربيل وكركوك في الفترة من ٢٥ إلى ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر من أجل تشجيع الحوار بين بغداد وأربيل وإحراز تقدم في تطبيع الحالة في كركوك. وشدد خلال الزيارة على أهمية إعادة تفعيل مجلس محافظة كركوك وانتخاب محافظ جديد. وترددت على نطاق واسع أنباءٌ تفيد بأن الرئيس وجَّه في ١٨ كانون الأول/ديسمبر رسائل إلى السيد العبادي والسيد بارزاني وإلى

شركاء دوليين، ناشدهم فيها الانضمام للجهود الرامية إلى توحيد البلد وتحسين العلاقات بين بغداد وأربيل. وفي كركوك، لم يتمكن مجلس المحافظة من الانعقاد منذ ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر لعدم اكتمال النصاب القانوني. وفي ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، عقد المجلس أول اجتماع له منذ استعادة السلطة الاتحادية في كركوك في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، شارك فيه ٢٢ عضواً من مجموع أعضائه البالغ ٤١. ورفض المجلس الدعوات إلى حله ووافق على النظر في اقتراح بإقالة رئيسه بالنيابة، ريبوار طالباني. وفي ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، اجتمع المجلس بحسب التقارير لهدف وحيد هو الموافقة على دفع مرتبات أعضائه. ولا يزال الرئيس بالنيابة في أربيل معللاً ذلك بشواغل أمنية. وأثر هذا المأزق على تعيين محافظ جديد في كركوك وما برح نائب المحافظ، راكان الجبوري، يعمل محافظاً بالنيابة منذ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر.

جيم - الأمن

٢٥ - خلال الفترة من ٢٣ إلى ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر، شنت قوات الأمن العراقية هجوما عسكريا في شمال وسط العراق، ركزت فيه على تطهير منطقة الجزيرة الصحراوية الشاسعة الواقعة بين محافظات الأنبار وصلاح الدين ونينوى من فلول تنظيم الدولة الإسلامية. وتم تطهير منطقة تبلغ مساحتها ١٤ ٠٠٠ كيلومتر مربع و ١٧٥ قرية في منطقتي الجزيرة وأعالي الفرات. وفي ٢٦ شباط/فبراير، بدأت عملية منفصلة في منطقة وادي حوران في وسط الأنبار، استهدفت سد الطرق على عناصر تنظيم الدولة الإسلامية لمنعهم من الفرار شمالاً من وطأة العمليات الجارية. وفي ٩ كانون الأول/ديسمبر، أُعلن انتهاء عملية الأنبار العسكرية الأوسع نطاقا مع استمرار تنفيذ عمليات التطهير النهائي شمال غرب الأنبار. وجاء إعلان النصر إلى جانب إعلان تحرير مساحات كبيرة من الأرض في غرب العراق. وبوجه عام، حرَّرت القوات العراقية مناطق يعيش فيها أكثر من ٤,٥ ملايين عراقي وأراض تزيد مساحتها على ١٣٥ ٢٠٠ كيلومتر مربع. ومع ذلك، تظل الحكومة ترى أن إمكانية قيام تنظيم الدولة الإسلامية بإعادة تكوين صفوفه وتكثيف هجماته غير النمطية تشكل خطرا كبيرا على السكان.

٢٦ - ولا تزال بغداد، مقارنةً بأي مركز آخر، تشهد عدداً أكبر من الهجمات بأجهزة التفجير اليدوية الصنع والسيارات المفخخة التي يرتكبها تنظيم الدولة الإسلامية ضد قوات الأمن والمدنيين. فخلال الفترة من ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١٩ كانون الأول/ديسمبر، وقع ما مجموعه ١٢٤ اعتداء بأجهزة التفجير اليدوية الصنع أدت إلى مقتل ٦٠ مدنيا. وفي ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر، نُفِّذ هجومٌ انتحاري مزدوج في إحدى أسواق النهروان، شرقي بغداد، أدى إلى مقتل أكثر من ٢٠ مدنيا وجرح ٣٠.

٢٧ - وفي ١٠ كانون الأول/ديسمبر، أفادت تقارير بمقتل طفلين وجرح سبعة أشخاص آخرين في هجوم بقذائف الهاون على منطقة تسكنها أغلبية تركمانية في قضاء طوز خورماتو بمحافظة صلاح الدين. وفي ١٢ كانون الأول/ديسمبر، أسفرت هجمات بقذائف الهاون في نفس المنطقة، بحسب التقارير، عن مصرع شخصين وجرح ٢٠. وأفادت بعض وسائل الإعلام الكردية بأن هذه الهجمات نفذتها جماعات مقاتلة سنية و/أو كردية تعمل من المناطق الجبلية الواقعة في النصف الشرقي من قضاء طوز خورماتو. وأفادت وسائل الإعلام نفسها بأن طائرات هليكوبتر عسكرية عراقية ردَّت باستهداف قريتي داوودة وزنزانة. وفي ١٤ كانون الأول/ديسمبر، أفادت وسائل إعلامية كردية أخرى بأن قوات البشمركة نُشرت في المنطقة بهدف سد الفراغ الأمني.

٢٨ - وأفادت تقارير بأن القوات المسلحة التركية واصلت قصف أهداف يزعم أنها تابعة لحزب العمال الكردستاني. ففي ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، ذكرت وسائل إعلام تركية أن القوات الجوية التركية دمرت ٤١ هدفاً تابعاً لحزب العمال الكردستاني داخل إقليم كردستان العراق، مما أدى إلى مقتل عدد من مقاتلي حزب العمال الكردستاني. ووفقا لوسائل إعلام كردية (شبكة روداو الإعلامية)، نفذت القوات الجوية التركية ضربات جوية إضافية في إقليم كردستان العراق في ٣ و ١١ كانون الأول/ديسمبر. ولم ترِد أنباء عن سقوط ضحايا.

دال - التطورات الإقليمية والدولية

٢٩ - هنأ الشركاء الدوليون والإقليميون شعبَ وحكومة العراق على انتصارهما على تنظيم الدولة الإسلامية. وقدمت رسائل رئيسية بشأن الحاجة إلى ضمان استمرار مكافحة الإرهاب في العراق، واتخاذ خطوات حاسمة لإعادة بناء المناطق المحررة، وتعزيز قدرات المؤسسات العراقية، وتعزيز المصالحة الوطنية، وإعطاء الأولوية لجهود مكافحة الفساد.

٣٠ - وواصلت الحكومة تعزيز تعاونها مع المجتمع الدولي. ففي ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، اجتمع السيد العبادي مع رئيسة وزراء المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، تيريزا ماي، في بغداد. وأوضحَ أن بؤرة تركيز العراق الحالية هي جهود إعادة الإعمار والاستثمار ووجّه الشكر لنظيرته على الدعم المقدم من المملكة المتحدة في مكافحة الإرهاب. ومن جانبها، أكدت السيدة ماي من جديد دعم وحدة العراق. وفي ١١ و ١٢ كانون الأول/ديسمبر، شارك السيد العبادي في مؤتمر القمة المعني بتغير المناخ ”كوكب واحد“ المعقود في باريس، حيث قال إن العراق، بعد دحر تنظيم الدولة الإسلامية، سيقوم بمكافحة الفساد نظرا لأنه يهدد الاستقرار ويعيق التنمية. واجتمع أيضاً على حدة مع رئيس فرنسا إيمانويل ماكرون، ووزير خارجية اليابان تارو كونو، ورئيس مجموعة البنك الدولي جيم يونغ كيم، ومعي، وناقش النصر على تنظيم الدولة الإسلامية، وإعادة الإعمار، والإصلاح الاقتصادي.

٣١ - وفي ٢ كانون الأول/ديسمبر، اجتمع السيد بارزاني مع السيد ماكرون في باريس. وأهاب السيد ماكرون به وبالسيد العبادي أن يشرعا في حوار بنّاء من أجل وحدة العراق. وفي ١٧ كانون الأول/ديسمبر، توجه السيد بارزاني ونائب رئيس وزراء حكومة إقليم كردستان، قباد طالباني، إلى ألمانيا حيث اجتمعا مع مستشارة ألمانيا، أنجيلا ميركيل، التي أعربت عن دعمها لإقليم كردستان العراق تماشيا مع الدستور.

٣٢ - وتواصل حكومة العراق تعزيز روابطها الإقليمية. ففي ١٠ كانون الأول/ديسمبر، قام رئيس مجلس النواب بزيارة إلى البحرين للمشاركة في مؤتمر القمة الثالث عشر للأمن الإقليمي المعروف باسم ”حوار المنامة“. وفي ٩ كانون الأول/ديسمبر، شارك وزير الخارجية، إبراهيم الجعفري، في اجتماع عقدته جامعة الدول العربية في القاهرة لمناقشة قرار حكومة الولايات المتحدة الأمريكية الاعتراف بالقدس عاصمةً لإسرائيل ونقل سفارتها إليها من تل أبيب. وفي ١٣ كانون الأول/ديسمبر، شارك السيد الجعفري في الجلسة الاستثنائية لمؤتمر القمة الإسلامي لمنظمة التعاون الإسلامي، بشأن القدس، المعقودة في إسطنبول، تركيا. وذكر في كلمته أن حكومة العراق تعتبر قرار الولايات المتحدة عملا من أعمال الحرب يمكن أن يترتب عليه أثر مزعزع لاستقرار الأمن في المنطقة. وأهاب بحكومة الولايات المتحدة أن تعيد النظر في موقفها. وفي ١٨ كانون الأول/ديسمبر، شارك رئيس مجلس النواب في الاجتماع الاستثنائي للجنة

فلسطين التابعة للاتحاد البرلماني للدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي، الذي استضافته جمهورية إيران الإسلامية.

٣٣ - وتواصل حكومة العراق تعزيز روابطها الاقتصادية. فقد شارك وزير النفط، جبار اللعيبي، في اجتماع منظمة البلدان المصدرة للنفط في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر وفي اجتماع منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول في ١٠ كانون الأول/ديسمبر في الكويت. وفي ٥ و ٧ كانون الأول/ديسمبر، عُقد مؤتمرٌ دولي للنفط والغاز في البصرة. ويعد هذا المؤتمر منتدى يجتمع فيه كبار صانعي القرار لمناقشة التكنولوجيا والحلول والمنتجات في صناعة النفط والغاز، وشارك فيه وزيرُ الطاقة بالمملكة العربية السعودية، خالد الفالح، وممثلو عدد من شركات النفط الوطنية والدولية. وأعلن السيد الفالح توقيع مذكرات تفاهم بين العراق والمملكة العربية السعودية بشأن مشاريع في مجالي النفط والغاز ومجالات أخرى للطاقة. وفي ١٣ كانون الأول/ديسمبر، ذكر السيد اللعيبي أنه اجتمع مع وزير الطاقة القَطري، محمد بن صالحة السادة، في الاجتماعين المعقودين في الكويت، وأنهما اتفقا على استثمارات ستقوم بها قطر في قطاعات استخراج الغاز وتكريره والمواد البتروكيميائية.

٣٤ - وهناك تقدم كبير في التحضيرات الجارية لمؤتمر دولي لإعادة إعمار العراق، من المقرر عقده في الفترة من ١٢ إلى ١٤ شباط/فبراير ٢٠١٨ في الكويت. وفي ٧ كانون الأول/ديسمبر، عقدت حكومة العراق والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية اجتماعاً في الكويت، بدعم من البنك الدولي، لإحاطة الجهات المانحة بالتحضيرات الجارية للمؤتمر، الذي سيركز على ثلاث ركائز هي: برنامج الاستثمار العام للحكومة؛ والخيارات المتاحة للقطاع الخاص؛ ورأس المال الاجتماعي، بما في ذلك الدعم المقدم للعمل الإنساني ولجهود تحقيقِ الاستقرار والتعافي. وقدم نائب ممثلي الخاص/الممثل المقيم/منسق الشؤون الإنسانية معلومات مستكملة عن وضع الصيغة النهائية لبرنامج جديد للتعافي والصمود، سيدعم خطة الحكومة للتنمية الوطنية وسيتم تدشينه مع خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٨ في إطار ركيزة رأس المال الاجتماعي من ركائز المؤتمر.

ثالثا - آخر المستجدات بشأن أنشطة البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري

ألف - الأنشطة السياسية

٣٥ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل ممثلي الخاص اتصالاته بالمسؤولين الحكوميين والبرلمانيين وممثلي الأحزاب السياسية والمجموعات النسائية والمجتمع المدني والقادة الدينيين والمجتمعيين، حيث هنأ الحكومة وجميع العراقيين بنصرهم على تنظيم الدولة الإسلامية. وأكد دعم البعثة الثابت لحكومة العراق، استرشادا بالاحترام الكامل للدستور والقانون. وأكد أنه لحماية النصر وتأمين السلام المستدام، ولا سيما في ضوء الانتخابات المقبلة، يتعين اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لدعم العودة الآمنة والطوعية والكريمة للنازحين إلى ديارهم، وتوفير الأمن والخدمات الأساسية، وتعجيل وتيرة إعادة إعمار المناطق المتضررة. وحث حكومة العراق على الشروع بسرعة في الإصلاحات القانونية لكفالة سرعة التحقيق في جميع الجرائم المرتكبة أثناء النزاع وتقديم الجناة إلى العدالة. وأكد دعم البعثة لبرنامج الحكومة الإصلاحي وجهودها لمكافحة الفساد.

٣٦ - وكان لقرار المحكمة الاتحادية العليا الصادر في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، الذي قضى بعدم دستورية الاستفتاء الكردي وإلغاء نتائجه، دور محوري في تهيئة الأوضاع للمضي في مسار دستوري وسلمي باتجاه كسر الجمود بين بغداد وأربيل، حيث أعرب كلا الجانبين علناً احترامهما للقرار. وواصل ممثلي الخاص اتصالاته بأصحاب المصلحة الرئيسيين في بغداد وأربيل والسليمانية وكركوك. وحثّ كلا الجانبين على الشروع دون مزيد من التأخير في حوار بشأن جميع المسائل الرئيسية، استنادا إلى الدستور وبالتوافق التام مع أحكامه، التي ستضمن أيضاً كامل الحقوق الدستورية للأكراد.

٣٧ - ومع سرعة اقتراب موعد انتخابات مجالس المحافظات والانتخابات البرلمانية في أيار/مايو ٢٠١٨، يجري ممثلي الخاص اتصالات مكثفة مع القادة السياسيين والبرلمانيين، ومع المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، للتأكيد على أهمية إجراء الانتخابات بصورة شاملة وتشاركية وآمنة وذات مصداقية، وفقاً للجداول الزمنية المقررة ومقتضيات الدستور. كما حثّ على اتخاذ كل ما يلزم من إجراءات لضمان تهيئة الأوضاع المؤاتية لعودة النازحين الطوعية والكريمة إلى أماكنهم الأصلية. وذلك أمر ضروري من أجل تسجيلهم بشكل سليم والسماح لهم بممارسة حقوقهم المدنية والسياسية. وأكد أنه إذا ما تعذر على النازحين العودة إلى ديارهم، فإنه ينبغي أن تتاح لهم إمكانية ممارسة حقوقهم الانتخابية في مكانهم الحالي.

٣٨ - وواصلت البعثة عملها في مجال المصالحة الوطنية. وأجرى ممثلي الخاص اتصالات متكررة مع الأحزاب العراقية وبلدان أخرى في المنطقة دعما لمشروع التسوية الوطنية باعتباره وسيلة لضمان وحدة العراق واستقراره في الأجل الطويل، ودعا إلى توسيع نطاق المشاركة في هذه العملية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، اجتمع في بغداد شيوخُ العشائر والقادة الدينيون والأكاديميون وممثلو الأحزاب السياسية والمجتمع المدني، من محافظتي ديالى والأنبار، مرتين في إطار سلسلة من مناقشات المائدة المستديرة بشأن موضوع ''التسوية الوطنية: الآفاق والتحديات''، بهدف تهيئة بيئة مؤاتية لتحقيق المصالحة الوطنية. وعُقدت مائدة مستديرة مماثلة في النجف في كانون الأول/ديسمبر. وأبرز المشاركون في المناسبات الثلاث التحديات القائمة في مرحلة ما بعد تنظيم الدولة الإسلامية فيما يتعلق بمبادرة التسوية الوطنية، وقدموا توصيات لضمان نجاح جهود المصالحة الجارية على الصعيدين السياسي والمجتمعي.

٣٩ - ولا تزال المرأة ممثلة تمثيلا ناقصاً في عمليات المصالحة على الصعيد الوطني. ويواصل ممثلي الخاص، في المناقشات التي تجرى مع كبار القادة السياسيين، الدعوة بنشاط إلى مشاركة المرأة وتمثيلها بصورة فعالة في جهود المصالحة والحوار على جميع المستويات. وفي سياق اليوم العالمي المفتوح بشأن قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، انضمت البعثة إلى هيئة الأمم المتحدة لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) في بدء منتديات للمجتمع المدني واجتماعات تشاورية مع القيادات النسائية في كربلاء والبصرة بغية إتاحة حيز لهن لبيان التحديات التي تعيق مشاركتهن المجدية والفعالة في العمليتين السياسية والانتخابية، ولصياغة استراتيجية تعزز إدماجهن في هاتين العمليتين.

٤٠ - وفي ٢٣ و ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، عقدت البعثة مشاورات مع القادة السياسيين في بغداد وأربيل. وترأس ممثلي الخاص هذه المشاورات، التي استهدفت توسيع الحيز السياسي للمرأة. وقُدِّمت توصيات شملت استخدام أحكام الدستور لمواصلة زيادة تمثيل المرأة؛ وتعديل الإطار الانتخابي لكي يتضمن أحكاماً تشجع الأحزاب السياسية على إدماج المرأة في الوظائف العامة التي يجري شغلها بالانتخاب، والعمل على إزالة الحواجز التي تواجهها المرأة أثناء العملية الانتخابية. وقدمت البعثة وهيئة

الأمم المتحدة للمرأة تدريبا لبناء القدرات إلى ٦٠ امرأة من تسعة من مجالس المحافظات والأقضية والنواحي من المحافظات الجنوبية من أجل تعزيز استراتيجياتهن التفاوضية وتمكينهن من إنشاء منابر داخل مجتمعاتهن المحلية لنقل المعرفة.

٤١ - ويواصل ممثلي الخاص تيسير عقد اجتماعات منتظمة بين القيادات النسائية والقيادات السياسية لمناقشة التحديات وزيادة الإرادة السياسية من أجل تمكين المرأة من المشاركة المجدية وعلى قدم المساواة مع الرجل في العمليتين السياسية والانتخابية وعملية المصالحة. وفي ٤ كانون الأول/ديسمبر، خلال حملة الستة عشر يوماً من النشاط لمناهضة العنف الجنساني، دعا ممثلي الخاص إلى توسيع دور المرأة في مؤسسات الدولة، والأحزاب السياسية، والحياة الاقتصادية والاجتماعية، وإلى توفير حماية معززة وفعالة لحقوقها. وشدد على أن تمثيل المرأة في المناصب القيادية سيعطي للمرأة صوتا أقوى في توجيه عمل الأحزاب السياسية ومجلس النواب والحكومة. كما دعا، في مناقشات مع محاورين رئيسيين، إلى احترام حقوق النساء والفتيات في العراق فيما يتعلق بمسائل الزواج وغيره من المسائل وحماية تلك الحقوق وإعمالها بصورة تامة. وأهاب بمجلس النواب أن يغتنم هذه الفرصة لتوسيع نطاق المشاورات بشأن مشروع قانون الأحوال الشخصية.

٤٢ - وفي ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، اجتمع ممثلي الخاص مع آية الله العظمى السيستاني في النجف. وهنأ حكومة العراق على النصر على تنظيم الدولة الإسلامية، وأكد أنه نصر لكل العراق وللعالم، وأن فتوى المرجعية، التي أنشئت بموجبها قوات الحشد الشعبي، أسهمت بدور هام في دحر تنظيم الدولة الإسلامية. كما رحب بدعوة آية الله العظمى إلى عودة النازحين السريعة والطوعية والكريمة إلى ديارهم، وتمكين إعادة الإعمار وتقديم الخدمات ولو كحد أدنى على الأقل.

٤٣ - وقام وفد من كبار موظفي البعثة بزيارة السليمانية في ٢١ و ٢٢ كانون الأول/ديسمبر للتأكيد على قلق البعثة البالغ بشأن العنف الذي صاحب المظاهرات الأخيرة في المنطقة وللحصول على معلومات مباشرة بشأن المستجدات. واجتمع الوفد مع عدد من القادة من مختلف مكونات الطيف السياسي والاجتماعي، من بينهم نائب رئيس وزراء حكومة إقليم كردستان، قباد طالباني، ومحافظ السليمانية هفال أبو بكر، وممثلو الأحزاب السياسية، ونشطاء المجتمع المدني.

باء - المساعدة الانتخابية

٤٤ - استجابة لطلبين من مجلس النواب العراقي والمفوضية الاتحادية العليا المستقلة للانتخابات، أذن وكيل الأمين العام للشؤون السياسية بنشر بعثة لتقييم الاحتياجات الانتخابية في العراق في الفترة من ٢١ إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر. واجتمعت هذه البعثة مع طائفة واسعة من المحاورين العراقيين، بمن فيهم المسؤولون الوطنيون، وأعضاء سلك القضاء، وممثلو منظمات المجتمع المدني، وأنصار المرأة، ووسائل الإعلام، كما اجتمعت مع ممثلي السلك الدبلوماسي وموظفي البعثة وفريق الأمم المتحدة القُطْري. وقام فريق البعثة أيضاً بزيارة مخيمات للنازحين، والمشاركة في عرض بشأن تكنولوجيا الانتخابات التي بدأت المفوضية في تطبيقها حديثاً، وبزيارة أربيل. وعرضت البعثة على المحاورين العراقيين تقريرها الأولي، الذي يسلط الضوء على الاحتياجات من المساعدة الانتخابية والمجالات ذات الأولوية للدعم المقدم من الأمم المتحدة، ويجري حاليا وضع التقرير في صيغته النهائية.

٤٥ - وفي رسالة مؤرخة ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر وجهتها المفوضية إلى مجلس النواب، شدَّدت المفوضية على أمور من بينها ضرورة الانتهاء من التعديلات على قانوني الانتخابات بحلول ٢٠ كانون الأول/ديسمبر. وأضافت أنه في حالة عدم الانتهاء منها، فإنها ستتبع المعايير والإجراءات التشغيلية المعمول بها حاليا. وفي ٢ كانون الأول/ديسمبر، وبمناسبة الجلسة الاستثنائية التي دعا إلى عقدها رئيس مجلس النواب، أكمل المجلس القراءة الثانية للتعديل المقترح الأول لقانون انتخابات مجلس النواب (القانون رقم ٤٥ لسنة ٢٠١٣). وكُلفت اللجنة القانونية فيما بعد بمهمة توحيد التعديلات بحيث يمكن تقديم القانون المعدل لاعتماده بحلول ٢٠ كانون الأول/ديسمبر. ولم يتم البت في هذا الأمر بعد، نظرا لأن المجلس في عطلة برلمانية تنتهي في أوائل كانون الثاني/يناير ٢٠١٨. وأعلن رئيس المجلس أيضاً أن نواباً من كركوك يعقدون اجتماعا بشأن الأحكام ذات الصلة بكركوك في التعديلات المدخلة على قانون انتخابات مجالس المحافظات والأقضية والنواحي (القانون رقم ٣٦ لسنة ٢٠٠٨).

٤٦ - ومنذ قرار مجلس الوزراء إجراء انتخابات مجلس النواب في ١٢ أيار/مايو ٢٠١٨، مضت المفوضية قدماً في التحضيرات التشغيلية. ووفقا لقاعدة بيانات المفوضية، يوجد أكثر من ٢٤ مليون عراقي مؤهلين للتصويت. وتقوم المفوضية حاليا بتوزيع بطاقات جديدة للناخبين على أكثر من ١١ مليون ناخب، من بينهم ٥,٧ ملايين امرأة. وحتى ١٧ كانون الأول/ديسمبر، كانت المفوضية قد سجلت ١٣٤ حزبا سياسيا باعتبارها مؤهلة للمشاركة في الانتخابات. ومددت المفوضية الموعد النهائي لتسجيل الأحزاب السياسية إلى ٢٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ والموعد النهائي لتسجيل الائتلافات السياسية إلى ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨. وواصلت البعثة اتصالاتها مع مجلس المفوضين المعين حديثا لبحث عدد من المجالات التي يرتأى أنها بالغة الأهمية بالنسبة لإجراء الانتخابات، ومن بينها التكنولوجيا التي بدأ تطبيقها حديثا لإدارة نتائج الانتخابات، وطرائق وآليات تمكين النازحين من المشاركة الشاملة للجميع في الانتخابات.

٤٧ - وأوقفت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في كردستان الأعمال التحضيرية للانتخابات الرئاسية والبرلمانية في الإقليم عقب قرار برلمان الإقليم إرجاء الانتخابات ثمانية أشهر. وأصدرت المفوضية بياناً حثت فيه سلطات الإقليم على إصدار جدول زمني للانتخابات حتى يتسنى القيام بالأعمال التحضيرية اللازمة، بما في ذلك تحديث سجل الناخبين.

جيم - التطورات والأنشطة في مجال حقوق الإنسان

٤٨ - لا يزال المدنيون يتكبدون خسائر فادحة بسبب النزاع المسلح والإرهاب وأعمال العنف. ففي الفترة بين ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر و ١٦ كانون الأول/ديسمبر، قُتل ما لا يقل عن ٦٨ مدنيا من الرجال والنساء والأطفال وأصيب ما لا يقل عن ١٦٧ شخصا، ليبلغ بذلك مجموع الضحايا المدنيين في العراق منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ ما لا يقل عن ١٤٧ ٨٥ شخصا (٢٩ ٩٧٢ قتيلا و ١٧٥ ٥٥ جريحا).

٤٩ - وواصلت البعثة الدعوة إلى ضرورة المساءلة في سياق انتهاكات حقوق الإنسان والتجاوزات المرتكبة أثناء النزاع المسلح الجاري، ولا سيما الجرائم الدولية التي قد ترقى إلى مستوى جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وربما الإبادة الجماعية. وفي أعقاب عملية يقودها العراق وتدعمها البعثة، قدمت البعثة إلى المؤسسات العراقية وجهات فاعلة أخرى مشروعَ قانون مقترح يتعلق بإنشاء محكمة متخصصة للجرائم الدولية لكي تنظر فيه. وواصلت البعثة أيضاً الدعوة إلى إجراء إصلاحات قانونية،

وعملت على توسيع قدرات السلطة القضائية على التصدي للجرائم الدولية بفعالية. وما برحت البعثة أيضاً تروج لضرورة توفير الحماية المناسبة للمقابر الجماعية، بهدف جمع الأدلة وحفظها.

٥٠ - وبينما واصل تنظيم الدولة الإسلامية فقدان السيطرة على الإقليم، استهدف المدنيين بصورة متزايدة ولجأ إلى أعمال حرب العصابات التي تسببت في إصابات في صفوف المدنيين. وفي ٤ كانون الأول/ديسمبر، قُتل خمسة مدنيين في قضاء الحويجة بمحافظة كركوك. وفي ٥ كانون الأول/ديسمبر، وفي نفس القضاء، اختطف مسلحون من تنظيم الدولة الإسلامية أربعة مدنيين. ووقعت أيضا في محافظات أخرى هجمات باستخدام متفجرات، وهي الهجمات التي أعلن تنظيم الدولة الإسلامية مسؤوليته عنها أو يبدو أنه نفذها. وفي ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، في مدينة طوز خورماتو بمحافظة صلاح الدين، انفجرت سيارة محمّلة بالمتفجرات في سوق مزدحمة، مما أسفر عن مقتل ٢٤ مدنيا وإصابة ٦٠ آخرين، منهم نساء وأطفال. وفي ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر، أسفر هجوم شنه مسلحون يرتدون سترات متفجرة في بغداد، تفيد تقارير أن تنظيم الدولة الإسلامية أعلن مسؤوليته عنه، عن مقتل ١١ مدنيا وإصابة ما لا يقل عن ٢٥ مدنيا. وبالإضافة إلى ذلك، أفادت تقارير بأن مخلفات المتفجرات التي تركها تنظيم الدولة الإسلامية تسببت في وقوع إصابات بين المدنيين. وفي ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، انفجر جهاز متفجر يدوي الصنع في منزل في ناحية بادوش بمحافظة نينوى، مما أدى إلى إصابة ثلاثة أطفال إصابات خطيرة. وعلاوة على ذلك، وحتى ١ كانون الأول/ديسمبر، أفادت تقارير أن ١ ٥٠٧ من النساء والفتيات اليزيديات لا يزلن أسيرات لدى تنظيم الدولة الإسلامية.

٥١ - واستمر اكتشاف مقابر جماعية في مناطق كانت خاضعة لسيطرة تنظيم الدولة الإسلامية. ففي ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، اكتشفت الشرطة مقبرة جماعية في مدينة هيت بمحافظة الأنبار، تحتوي على رفات ما لا يقل عن ١٢ من المدنيين وأفراد الشرطة الذين قتلهم تنظيم الدولة الإسلامية. وفي ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر، تم العثور على مقبرة جماعية في قضاء سنجار بمحافظة نينوى، تفيد التقارير بأنها تحتوي على رفات ٢٥ من اليزيديين الذين قتلتهم هذه الجماعة في حزيران/يونيه ٢٠١٤. وسجلت البعثة اكتشاف ١٠٨ مقابر جماعية في العراق اعتبارا من حزيران/يونيه ٢٠١٤ نتيجة للنزاع الدائر مع تنظيم الدولة الإسلامية.

٥٢ - واستمر استهداف المدنيين من قبل مسلحين مجهولين في قضاء الموصل بمحافظة نينوى. ففي ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، اقتحم مسلحون مجهولون متجرا في شرق الموصل وأطلقوا النار على صاحبه فأردوه قتيلاً. وفي اليوم نفسه، اقتحمت مجموعة من المسلحين المجهولين منزلَ أرملةٍ في غرب الموصل، فقتلتها وسرقت أموالها. ولا تُعرف هوية الجناة وأسباب القتل في الحادثين.

٥٣ - واستمرت الهجمات التي تستهدف عائلات من يشتبه في أنهم أعضاء في تنظيم الدولة الإسلامية، على أن الهدف المعلن من ذلك يتمثل في طردهم أو منعهم من العودة إلى ديارهم. وفي ١٣ تشرين الأول/أكتوبر، أفيد بأن قوات الأمن العراقية أمرت عائلات أفراد يشتبه في أنهم أعضاء في تنظيم الدولة الإسلامية بمغادرة مدينة هيت في غضون ٧٢ ساعة. وفي وقت لاحق، في الفترة بين ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر و ٤ تشرين الثاني/نوفمبر، هاجم مجهولون سبعة منازل. وهناك عدد غير محدد من العائلات الأخرى التي تم وضع علامات على منازلها والتي غادرت مدينة هيت. وفي الفترة ما بين ٨ و ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، في ثلاث قرى في الجانب الغربي من قضاء الشرقاط بمحافظة صلاح

الدين، استخدم مجهولون أجهزة متفجرة يدوية الصنع لتفجير ما لا يقل عن ٢٠ منزلا لعائلات من يشتبه في أنهم أعضاء في تنظيم الدولة الإسلامية.

٥٤ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقت فرقة العمل القطرية المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، برئاسة كل من البعثة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، تقارير عن وقوع ٢٤ حادثا تنطوي على انتهاكات ضد ٥٩ طفلا في المجموع. وتم التحقق من ٢٠ حادثا من هذه الحوادث التي تضرر منها ٥٦ طفلا، لا سيما في محافظتي نينوى وصلاح الدين. وتنطوي عشرة من الحوادث التي تم التحقق منها على القتل والتشويه، حيث تأكد مقتل ١٤ طفلا وتشويه ١٢ طفلا. وعلاوة على ذلك، تم التحقق من تجنيد ٣٠ صبيا واستخدامهم كمقاتلين. وتم التحقق من خمسة حوادث تنطوي على هجمات ضد المدارس وأربعة حوادث أخرى تنطوي على استخدام المدارس لأغراض عسكرية. ولا تزال حالة الأطفال في العراق تبعث على القلق الكبير. وتواصل البعثة مناقشة الحكومة بشأن إنشاء لجنة مشتركة بين الوزارات تعنى بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل وبتقديم الدعم لإعادة إدماج الأطفال المرتبطين سابقا بتنظيم الدولة الإسلامية.

٥٥ - ووقعت حوادث قصف في طوز خورماتو في ٩ كانون الأول/ديسمبر، بما في ذلك مناطق أكسو وجميلة والجمهوري، مما أسفر عن مقتل طفل واحد وإصابة ١٢ مدنيا، من بينهم امرأتان. وفي ١٢ كانون الأول/ديسمبر، تسبب القصف في إصابات في صفوف قوات الحشد الشعبي بالقرب من مقر شرطة المدينة. ولم يتسن التعرف على هوية المهاجمين. وقد حققت البعثة، بما في ذلك من خلال إيفاد بعثات ميدانية، في ادعاءات بانتهاكات لحقوق الإنسان في المدينة. فلاحظت أن ما يقرب من ١٠٠ محل تجاري أحرقت أو أصيبت بأضرار على طول طريق السوق الرئيسي في منطقة الجمهوري. ويرجح أن تكون أضرار إضافية قد لحقت بالمناطق التي لم تتمكن البعثة من الوصول إليها. وطلبت البعثة من السلطات العراقية اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية المدنيين في طوز خورماتو، وتيسير العودة الآمنة والكريمة والطوعية للمشردين داخليا، وتقديم المسؤولين عن الانتهاكات التي كانت قد وقعت منذ منتصف تشرين الأول/أكتوبر إلى العدالة.

٥٦ - ولا تزال هناك تحديات مطروحة فيما يتعلق بعملية جمع المعلومات المتعلقة بالعنف الجنسي المتصل بالنزاعات وتحليلها والإبلاغ عنها باعتباره فئة محددة من انتهاكات حقوق الإنسان. ويركز الفريق العامل المعني بترتيبات الرصد والتحليل والإبلاغ، الذي أنشئ في آب/أغسطس ٢٠١٧، جهوده على كفالة جمع المعلومات وتحليلها والإبلاغ عنها بما يتماشى مع المذكرة التوجيهية المؤقتة بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٩٦٠ (٢٠١٠) بشأن المرأة والسلام والأمن. ولا تزال المخاطر المرتبطة بالإبلاغ تشكل مصدرا للقلق بالنسبة لبعض الضحايا وأسرهم، وبالنسبة للعاملين في تلك المسائل.

٥٧ - ويستمر إحراز تقدم صوب وضع الصيغة النهائية لخطة عمل بشأن تنفيذ البيان المشترك الموقَّع من جانب جمهورية العراق والأمم المتحدة بشأن منع العنف الجنسي المتصل بالنزاعات والتصدي له. وهذا أمر مشجع، إلا أن ثمة حاجة إلى تقييم مدى تنفيذ خطة العمل الوطنية العراقية بشأن قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والتحديات التي تواجهها، من أجل استخدام هذه المعلومات كمرجع للتصدي للتحديات المحتملة التي تواجه تنفيذ مشروع خطة العمل بشأن البيان المشترك. وعلاوة على ذلك، أكدت الحكومة وشركاؤها، لدى وضع الخطة، على أهمية الاعتراف بأن ضحايا العنف الجنسي لا يشكلون مجموعة متجانسة، وإنما ينتمون إلى مختلف الطوائف الدينية والعرقية في البلد، بما في ذلك المكونات اليزيدية والشيعية التركمانية والمسيحية والسنية. وسيستلزم تنفيذ الخطة استجابات مصممة خصيصا لتلبية

احتياجات تلك الفئات، مع العمل في الوقت نفسه على ضمان مراعاة الاحتياجات الخاصة للنساء والرجال والفتيات والفتيان.

دال – المساعدة الإنسانية وتحقيق الاستقرار والتنمية

٥٨ – على الرغم من أن العمليات العسكرية الواسعة النطاق ضد تنظيم الدولة الإسلامية قد انتهت، فإن الأزمة الإنسانية لا تزال قائمة، مما يعرض الملايين من المدنيين العراقيين للخطر. فمع انتهاء العمليات القتالية، يوجد ٢,٩ مليون شخص من أصل نحو ٦ ملايين نازح عراقي منذ صعود تنظيم الدولة الإسلامية في حالة تشرد خارج ديارهم. ولا يزال الشركاء في المجال الإنساني يقدمون الدعم لنحو ٨٦ مخيما من مخيمات المشردين، منها ١٩ مخيما بالقرب من الموصل. وخلال المراحل الأخيرة من العمليات العسكرية ضد تنظيم الدولة الإسلامية في غرب الأنبار، نزح ١٦ ٥٠٠ شخص إلى مخيمات في محافظات الأنبار وصلاح الدين ونينوى. وقامت وزارة الهجرة والمهجرين والشركاء في المجال الإنساني بتسليم المواد الغذائية ومجموعات لوازم الطوارئ والخدمات الصحية المتنقلة وغيرها من أشكال المساعدة لأكثر من ٣٠ ٠٠٠ شخص، بما في ذلك في مدينة راوة بمحافظة الأنبار التي استعيدت مؤخرا.

٥٩ – وأثرت عملية إعادة التنظيم العسكري في المناطق المتنازع عليها تأثيرا سلبيا على وصول المساعدات الإنسانية. فقد أغلقت عدة نقاط تفتيش ومعابر أمام الشركاء في المجال الإنساني لعدة أشهر، مما حد من إمكانية الوصول إلى أكثر من ٥٥٠ ٠٠٠ مدني في محافظتي شمال نينوى وكركوك. ولا يزال المدنيون يُقتلون عند عودتهم إلى منازل مفخخة. وتستجيب دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام من خلال إعطاء الأولوية للتثقيف بشأن المخاطر والتعجيل بمسح وإزالة الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع في المناطق المحررة حديثا، بما في ذلك بلدتا الحويجة والرياض الملوثتان بشدة بالألغام.

٦٠ – وفي مطلع شهر تشرين الثاني/نوفمبر، أعلنت الحكومة عزمها على تيسير عودة ٢,٥ مليون عراقي قبل موعد إجراء انتخابات أيار/مايو. وعقب هذا الإعلان، تضرر ٢٣ ٠٠٠ شخص من عمليات الإخلاء التعسفي في محافظتي الأنبار وصلاح الدين. واستجابة لجهود الدعوة التي قام بها نائب ممثلي الخاص/المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية، أعاد مكتب رئيس الوزراء تأكيد التزام الحكومة بالعودة الآمنة والطوعية والكريمة للنازحين، وأوعز إلى السلطات المحلية بوقف عمليات الإخلاء. ويتوقع من إبرام اتفاق للمصالحة في محافظة كركوك، وقّعه مسؤولون وأفراد من المجتمع المحلي وقادة دينيون في ٢٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٧ بهدف حماية العائدين المنتسبين إلى تنظيم الدولة الإسلامية، أن يؤدي إلى مزيد من حالات العودة.

٦١ – وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل مرفق تمويل أنشطة تحقيق الاستقرار التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي دعم إصلاح البنى التحتية العمومية، وتقديم المنح للمشاريع الصغيرة والأسر المعيشية التي ترأسها نساء، وتعزيز قدرة الحكومات المحلية وتوفير فرص العمل القصيرة الأجل من خلال مخططات الأشغال العامة في المناطق المتضررة بشكل مباشر من النزاع الدائر مع تنظيم الدولة الإسلامية. وهناك أكثر من ١ ٥٠٠ مشروع يجري تنفيذها حاليا أو أُنجزت في ٢٣ من البلدات والأقضية المحررة في محافظات الأنبار ونينوى وصلاح الدين وديالى وكركوك، في ظل توظيف عشرات الآلاف من الناس لإزالة الأنقاض وتنظيف الشوارع وتجميل الأحياء وإصلاح المباني العامة. ويجري حاليا تنفيذ ما يقرب من ٥٥٠ مشروعا في الموصل. وبدأت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، أعمال التطهير في البلدة القديمة، وهي تواصل تطهير المجمع الطبي في حي الشفاء غربي الموصل، الذي استخدمه تنظيم الدولة الإسلامية كمقر لقيادته في المنطقة. وقامت فِرقٌ بإزالة أكثر من ٢ ٠٠٠ من المتفجرات الخطرة، وهو ما أتاح لوزارة الصحة نقل معدات طبية منقذة للحياة إلى مستشفى وظيفي في شرق الموصل. كما يولي مرفق التمويل الأولوية لـ ١٦٤ مشروعا في ١٠ من البلدات المسيحية ذات الأولوية في سهل نينوى. وفي ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر، قام نائبي بافتتاح مستشفى تكريت التعليمي، وهو مشروع هام من مشاريع تحقيق الاستقرار وسيستفيد منه أكثر من ٢٥٠ ٠٠٠ شخص في محافظة صلاح الدين.

٦٢ - وواصل البرنامج الإنمائي تقديم الدعم لمكتب مستشار الأمن الوطني في وضع وتنفيذ برنامج إصلاح قطاع الأمن الذي وافق عليه رئيس الوزراء ومجلس الأمن الوطني في تموز/يوليه ٢٠١٧. ويركز البرنامج على سبعة مجالات هي: الدفاع والأمن الاتحادي؛ والمخابرات؛ وحماية البنية التحتية الوطنية الحيوية؛ والحكم الديمقراطي والرقابة؛ وهيكل الأمن الوطني؛ والعدالة الجنائية وإنفاذ القانون، بما في ذلك الشرطة المدنية والمحلية؛ وتشريعات الأمن الوطني. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وُضعت مهام وخطط عمل ذات أولوية في كل مجال من هذه المجالات السبعة. وكان من المقرر تقديمها إلى مستشار الأمن الوطني لكي ينظر فيها في نهاية كانون الأول/ديسمبر. وبموازاة ذلك، يدعم البرنامج الإنمائي وضع إطار للرصد والتقييم لكل مجال من المجالات السبعة، بهدف دعم تتبع الحكومة للتقدم المحرز في عملية الإصلاح.

هاء - المسائل الأمنية والتشغيلية

٦٣ - تواصل الأمم المتحدة في العراق تنفيذ برامجها وأنشطتها في بيئة أمنية معقدة ومتغيرة. وعلى الرغم من التحديات الأمنية الكبيرة، لا تزال الأمم المتحدة وشركاؤها يشاركون بنشاط في تقديم المساعدة الإنسانية والإنمائية على أساس الأهمية الحيوية للبرامج وبالتنسيق الوثيق مع الحكومة.

٦٤ - وتواصلت أعمال التشييد والتجديد في مجمع الأمم المتحدة المتكامل في بغداد، مع إنجاز ٧٩ وحدة سكنية جديدة مقاومة للانفجار ومراعية للبيئة واستمرار أعمال تجديد البنى التحتية والمكاتب والمرافق الأخرى. وعلى إثر فرض قيود على السفر فيما يخص الرحلات الجوية الدولية من وإلى مطار أربيل، زادت البعثة من تواتر وعدد رحلاتها الخاصة من وإلى أربيل كإجراء طارئ لتمكين موظفي الأمم المتحدة المتمركزين في شمال العراق من السفر جوا إلى مطار بغداد الدولي وانطلاقا منه. وكجزء من مبادرات التخضير التي اتخذتها البعثة، قامت بتوسيع نطاق مشروعها المتعلق بالمزارع الفولطا ضوئية وتركيب نظم الطاقة الشمسية الهجينة في مواقع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التابعة لها.

رابعا - ملاحظات

٦٥ - أهنئ شعبَ وحكومةَ العراق على نصرهما على تنظيم الدولة الإسلامية وآمل أن يتمكن جميع العراقيين من العيش في سلام وكرامة وازدهار وأن تُحترم حقوق الإنسان المكفولة لهم وتوفَّر الحماية لها. والهزيمة العسكرية التي ألحقت بتنظيم الدولة الإسلامية تفتح أمام العراق مرحلةً جديدة. ويحظى برنامج الحكومة الإصلاحي، بما في ذلك الجهود الرامية إلى مكافحة الفساد، بدعم الأمم المتحدة الكامل. ويجب

أن تكفل الحكومة ترجمة الهزيمة العسكرية لتنظيم الدولة الإسلامية إلى انتصار للمساءلة ونهاية للإفلات من العقاب.

٦٦ - وأحث الحكومة بقوة على مضاعفة جهودها للإسراع بتهيئة الأوضاع اللازمة للعودة الطوعية والآمنة والكريمة للنازحين.

٦٧ - وفي الوقت نفسه، يظل الإرهاب يشكل خطرا. وأؤكد من جديد أنه من المهم للسلطات العراقية أن تستمر في اتخاذ تدابير لحماية أرواح المدنيين وممتلكاتهم. وستظل الأسباب الجذرية للإرهاب دون تغير ما لم تُهزَم إيديولوجية الكراهية والإقصاء. وأحث السلطات على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لمواصلة المعركة ضد هذه الإيديولوجية، ولا سيما بالقضاء على مصادرها المالية وتعزيز الخطاب المضاد الذي يشجع التسامح والتعايش. ومن الأهمية القصوى للسلطات أن توفر الحماية لجميع المواطنين، وبخاصة الشباب، من التأثر بإيديولوجية تنظيم الدولة الإسلامية وغيرها من الإيديولوجيات العنيفة والمتطرفة، وأن تمنعهم من الانضمام إلى التنظيمات الإرهابية.

٦٨ - وأكرر التأكيد على أهمية مواصلة النهوض باستراتيجية إصلاح قطاع الأمن. وينبغي وضع جميع قوات الأمن تحت سيطرة الحكومة. وعدم إنفاذ ذلك المبدأ من شأنه أن يؤدي إلى تجدد عدم الاستقرار في العراق في مرحلة ما بعد تنظيم الدولة الإسلامية، ولا سيما في المناطق المحررة والمناطق المتنازع عليها. وتقف الأمم المتحدة على أهبة الاستعداد لتقديم الدعم في هذا الصدد.

٦٩ - وبغية تعزيز الاستقرار في العراق، أناشد بلدان المنطقة العمل مع الحكومة، بالبناء على المصالح المشتركة، على تعميق الروابط السياسية والاقتصادية لتعزيز العمالة ووضع برنامج إنمائي شامل. وبتحقق النصر على تنظيم الدولة الإسلامية، ينبغي للعراق أن يركز الآن على إعادة الإعمار.

٧٠ - وأحث المجتمع الدولي على أن يظل سخياً في دعمه للعراق، بما في ذلك في المؤتمر الدولي المقبل لإعادة إعمار العراق، المزمع عقده في الكويت في شباط/فبراير. فبعد تحقيق نصر تاريخي على تنظيم الدولة الإسلامية، ستظل لمواصلة الدعم في مجالات العمل الإنساني، وتحقيق الاستقرار، وتخفيف أخطار المتفجرات، والتنمية، إضافةً إلى دعم جهود إعادة الإعمار والحوافز الاقتصادية، أهميةٌ بالغة في جهود التصدي لبعض المسائل الأساسية التي أسهمت في صعود تنظيم الدولة الإسلامية في البلد. وسيتعين معالجة تلك المسائل من أجل تعزيز المكاسب العسكرية، والحد من خطر التمرد، وتحقيق الاستقرار والأمن الدائمين لشعب العراق.

٧١ - وفيما يتصل بالعلاقات بين بغداد وأربيل، أحيطُ علماً بالحكم الصادر في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر عن المحكمة الاتحادية العليا وأهيب بالحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان أن تشرعا دون مزيد من التأخير في حوار من أجل معالجة جميع المسائل العالقة تمشيا مع الدستور. وفي الوقت نفسه، أكرر التأكيد على أنه ينبغي لجميع الأطراف المعنية تفادي المواجهة، واستخدام القوة أو التهديد باستخدامها، والتصريحات التحريضية. فالحلول المستدامة لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال السعي إلى إجراء حوار حقيقي. وتظل الأمم المتحدة على استعداد لتوفير التيسير في هذا الصدد، إذا طلبت منها ذلك الحكومةُ الاتحادية وحكومةُ إقليم كردستان.

٧٢ - لقد حدد مجلس الوزراء ١٢ أيار/مايو ٢٠١٨ موعدا للانتخابات، تمشيا مع الجداول الزمنية الدستورية والقانونية. ومن الأهمية البالغة أن تُبذل جميع الجهود لتمكين إجراء الانتخابات في بيئة مؤاتية

وذات مصداقية وشاملة للجميع تتاح فيها لجميع العراقيين، رجالاً ونساءً، من كل المحافظات، فرصة المشاركة وتعد فيها أصواتهم على النحو الواجب. وأرحب بالتزام مجلس الوزراء بضمان تهيئة بيئة آمنة لإجراء الانتخابات ولعودة النازحين إلى أماكنهم الأصلية. وأحث مجلس النواب على البت في الوقت المناسب في التعديلات المقترحة لقانون الانتخابات حتى يتوافر إطار قانوني مناسب يحكم تنظيم الانتخابات.

٧٣ - والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات، بقيادة مجلس المفوضين المعين حديثا، لديها جدول زمني محدد لإجراء الانتخابات. وستتطلب الخصائصُ التنقية الجديدة التي يجري اعتمادها من المفوضية أن تضع ضمن أولوياتها تدابير النزاهة وأن تكثف حملات التواصل مع الجهات الانتخابية المعنية وعامة الجمهور. وأهيب بالمجتمع الدولي أن يقدم على توفير دعم إضافي، بالتنسيق مع البعثة، وخصوصا في المجالات البرنامجية، لتعزيز شمولية الانتخابات وشفافيتها ومصداقيتها.

٧٤ - وأحث العراق على إعادة النظر في مشروع القانون المعدِّل لقانون الأحوال الشخصية الذي من شأنه أن يحدث تغييرا جوهريا في الأحكام القانونية المنظِّمة للزواج. ومن دواعي القلق البالغ أن مشروع التعديلات يسكت عن السن الدنيا للزواج ولا ينطبق على جميع عناصر المجتمع. وأحث الزعماء السياسيين على الدفاع عن الحيز السياسي والاقتصادي والاجتماعي والقانوني للمرأة وتوفير الحماية له، من أجل منع العقبات التي تحول دون مشاركة المرأة في الحياة السياسية تمشيا مع الدستور، الذي يضمن الحق في عدم التمييز والمساواة للجميع.

٧٥ - ولا يزال المدنيون يتكبدون خسائر بسبب النزاع المسلح والإرهاب وأعمال العنف. فتنظيم الدولة الإسلامية يواصل شن هجمات باستخدام متفجرات تتسبب في وقوع إصابات جماعية بين المدنيين. وأهيب بالحكومة كفالة إبقاء حماية المدنيين من الأولويات. ومع فقدان تنظيم الدولة الإسلامية الآن السيطرة على تقريبا كل الأراضي التي كان يسيطر عليها ذات يوم في العراق، اكتُشفت مقابر جماعية. وأحث الحكومة على ضمان المساءلة عن الجرائم التي ارتكبها تنظيم الدولة الإسلامية وعلى تقديم الجناة إلى العدالة. وفي هذا الصدد، أحث السلطات العراقية على النظر في مشروع قانون مقترح بشأن إنشاء محكمة متخصصة للنظر في جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية. وأهيب بحكومة العراق أن تجري تحقيقات عاجلة ونزيهة بشأن التقارير التي تفيد بوقوع اعتداءات على المدنيين في قضاء الموصل واعتداءات على الأسر التي يزعم أن لها أقارب منتسبون إلى تنظيم الدولة الإسلامية أو أعضاء فيه، وفي التقارير التي تفيد بتدمير ممتلكات في طوز خورماتو.

٧٦ - وأشكر الحكومة على تعاونها الإيجابي في إنشاء لجنة مشتركة بين الوزارات معنية بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل وأظل على يقين من إقرارها قريبا.

٧٧ - وفي الختام، أود أن أعرب عن خالص تقديري لممثلي الخاص، يان كوبيتش، وموظفي الأمم المتحدة في العراق على جهودهم الحثيثة والشجاعة في تنفيذ ولاية المنظمة في العراق في ظروف بالغة الصعوبة.